Publication	Al Shorouq
Date	December 22, 2016
Circulation	280,000
Country	Egypt
Article Type	Government News
Headline	Government to decide on drug price increase during its meeting today
Page	07
Reporter	Aya Aman

الحكومة تحسم زيادة أسعار الأدوية فى اجتماعها اليوم

مصادر: القرار يضع فى الاعتبار تكلفة إنتاج ونسبة المكون المستورد وعمولة الوكيل المحلى وتكاليف النقل والتوزيع

كتبت - آية أمان:

أكد مسئول فى مجلس الوزراء، أن نتائج حوار وزير الصحة مع شركات الأدوية فيما يتعلق بتحريك أسعار بعض الأدوية مدرجة على أجندة اجتماع مجلس الوزراء اليوم، الخميس، حيث سيستعرض وزير الصحة نتائج الاتفاقات والنظر فى إمكانية اتخاذ مجلس الوزراء قرارا نهائيا بشأن نسب الزيادة المنتظرة فى الأسعار.

وأوضح المصدر الذى طلب عدم ذكر اسمه أن قرار الحكومة سيأخذ فى الاعتبار الاعتراضات القائمة على زيادة الأسعار وإمكانيات توفير الأدوية الضرورية بسعر مناسب من خلال مستشفيات التأمين الصحى، بشكل يحقق التوازن فى السوق.

وأكد المصدر أن القرار سيضع فى الاعتبار عمولة الوكيل المحلى، ومراجعة تكلفة النقل والتوزيع والعمولات، وكذلك نتائج مراجعات تكلفة إنتاج الدواء وسعر البيع الحالى، استنادا إلى نسبة المكون المستورد أو المحلى فى تلك الأدوية.

كان رئيس الوزراء قد شكل لجنة للتفاوض مع شركات إنتاج الدواء المحلى لمراجعة تكلفة إنتاج الدواء وسعر البيع الحالى وسعر الجنيه، بعد أن أصدرت وزارة الصحة تقريرا أكدت فيه أن معظم الأدوية المتداولة بالسوق لها بدائل بذات الفاعلية.

كما يستعرض الاجتماع نتائج عمل اللجنة الوزارية المشكلة من وزارتى الصحة والمالية وشركة فاكسيرا للفاحات والأمصال، حول نتائج التفاوض مع الشركات المستوردة للدواء، وذلك للتعاقد على كميات الأدوية المطلوب استيرادها لمدة عام لتلبية احتياجات السوق المحلية.

رفع أسعار الدواء ينتظر الحسم

تصوير - أحمد عبدالجواد

«الصيادلة» تخاطب الرئاسة للتدخل لوقف قرار زيادة أسعار الدواء

النقابة: شركات الأدوية منعت هامش الربح عن الصيادلة ومارست ضغوطاً على وزير الصحة لرفع الأسعار

كتبت - هدير الحضرى:

خاطبت نقابة الصيادلة رئاسة الجمهورية للمطالبة «بسرعة التدخل لوقف صدور قرار تحريك أسعار الدواء، أو زيادة أسعار الأدوية المحلية والمستوردة».

وقالت النقابة، فى بيان، أمس، إنها أرسلت خطابا للرئيس وطالبت بتشكيل لجنة تحت إشراف الرئاسة، تضم جميع الأطراف المعنية بصناعة الدواء، والمتخصصين فى عملية تسعير الدواء لعمل الدراسات ووضع المقترحات والرؤى حول إمكانية تحريك أسعار الأدوية للمرة الثانية فى عام واحد.

وتابعت النقابة أن هناك ما وصفته بـ«المحاولات المستميتة» لإبعادها عن أى شىء يتعلق بالدواء «تصنيعا وتوزيعا» رغم أن القوانين «تجعل لها اليد الطولى» فى هذا الأمر.

وعلقت: «كل هذا أثار غضب الصيادلة وتمت دعوتهم إلى عقد جمعية عمومية طارئة فى ٢٥ نوفمبر الماضى، وتأجلت إلى غد بعد جهود جبارة بذلت لإتاحة الفرصة للتفاوض مع جميع الأطراف من أجل تنظيم سوق الدواء وحقوق كل طرف منه إحساسا منا بالمسئولية وقراءة من صانع القرار بالنقابة للمشهد العام داخل البلاد، ومنع محاولات استغلال المواقف لإشعال البلاد بفتن مغرضة لزعزعة الاستقرار والأمن الداخلى».

ورأت النقابة أن شركات الأدوية منعت هامش الربح المقرر بالقرار ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢ عن الصيادلة، ومارست ما وصفته بـ«الضغوط» على وزير الصحة من أجل رفع أسعار الدواء واستجابة الوزير لهذه الضغوط، وإيعاد نقابة الصيادلة عن المشهد وإزاحتها من الصورة رغم أنها فى قلب الحدث وفقا للقانون.

وأضافت: «كل هذا لم يعد يمكن السيطرة عليه إلا باشتراك النقابة فى الأمر كله وعدم قطع أمر يخص الدواء المصرى إلا بمشاركتها ورأيها ووقف تغول شركات الأدوية على الأمر برمته ومحاولتها رفع الأسعار دون حق ومنع هامش ربح الصيدلى».

واستنكرت نقابة الصيادلة علمها بصدور قرار وزارى بتحريك أسعار الدواء وزيادة أسعار الأدوية المحلية والمستوردة عن طريق الصحف ووسائل الإعلام، دون أن تتم دعوتها للمشاركة فى مناقشة هذا القرار وهو ما يخالف نص المادة رقم ٧٧ من دستور ٢٠١٤ ونص المادة رقم ٣ من قانون إنشاء النقابة رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩ولائحتها الداخلية.

وأضافت: «سريان الأمور داخل وزارة الصحة بالنسبة لصدور قرار بهذه الخطورة يثير فى نفس النقابة الريبة والشك حول خلفيات صدوره وما يتبعه من أرباح جديدة لشركات الأدوية على حساب المواطن دون دراسة مستفيضة أو الاستعانة بلجنة التسعير بوزارة الصحة أو المتخصصين فى هذا المجال من أعضاء نقابة الصيادلة بما لديهم من خبرات فنية فى كل ما يخص الدواء من صناعة وتوزيع وحساب التكلفة الحقيقية فى إنتاج الدواء».

وحذرت نقابة الصيادلة، من أن صدور مثل هذا القرار من داخل غرف «مغلقة بعيدة عن أعين المختصين» وضمن أناط بهم القانون المساهمة فى توفير الدواء بسعر عادل للمريض، «لا يصب فى مصلحة أحد».

«صحة النواب» تدعو إلى تشكيل لجنة حكومية لإدارة أزمة الدواء

اللجنة تؤجل مناقشة مشروع قانون هيئة الإسعاف.. والمواد المقترحة تنشئ أكاديمية لتخريج متخصصين فى الطوارئ

كتبت - صفاء عصام الدين:

أقرت لجنة برلمانية منبثقة عن لجنة الشئون الصحية فى مجلس النواب عددا من التوصيات لمواجهة أزمة ارتفاع الأسعار ونقص الأدوية.

وقالت النائبة ميرفت موسى، عضو لجنة الشئون الصحية، فى تصريحات صحفية، أمس، إنه من أهم التوصيات تشكيل لجنة لحكومية إدارة أزمة الدواء تضم وزراء الصحة، والمالية، والتعاون الدولى، والاستثمار، بهدف إيجاد حلول فعالة لحل الأزمة.

ويكون من ضمن مهام اللجنة بحسب موسى، «تطوير شركات قطاع الأعمال وإلغاء الجمارك وضريبة القيمة المضافة عن مدخلات صناعة الدواء، وإلغاء رسوم الأرضيات فى الجمارك على الأدوية والمواد التى تدخل فى صناعتها».

كما أوصت اللجنة بعدم المساس بالأسعار قبل مراجعة المنظومة كلها، بالإضافة لتشكيل إدارة لنواقص الأدوية تصدر بيانات بالأدوية غير المتواجدة وبدائلها، وإصدار بيان حكومى قبل رفع الأسعار لتوضيح أسباب الزيادة.

وطالبت اللجنة بسرعة إنشاء هيئة الدواء المصرى، على أن تكون هيئة مستقلة، تتولى إدارة كل منظومة الدواء.

إلى هذا، أجلت لجنة الصحة فى مجلس النواب مناقشة مشروع قانون مقدم من النائب محمد خليفة، بشأن هيئة الإسعاف، موقع عليه من ٦٧ نائبا.

وأعلن النائب محمد العمارى، رئيس اللجنة تأجيل مناقشة مشروع القانون؛ لعدم حضور النائب الذى قدمه.

وأشار النائب إلى الحاجة لتعديل تشريعى على المواد الخاصة بتنظيم سيارات الإسعاف التابعة للقطاع الخاص، والمواد الخاصة بإنشاء أكاديمية مهمتها تخريج دفعات متخصصة فى الإسعاف وعلوم الطوارئ، وتدريب العاملين الحاليين، وتوفير سبل الدراسة التكميلية.

ميرفت موسى

محمد العمارى

كما يتضمن مشروع القانون تعديلات تحمى العاملين بالإسعاف من التعدى عليهم أثناء أداء مهامهم.

من ناحيته داهم رئيس هيئة الإسعاف، دكتور أحمد الأنصارى، عن منظومة الإسعاف، مشددا خلال مشاركته فى اجتماع لجنة الصحة، على أن السيارات التابعة لها متوافقة مع المواصفات الأوروبية وكفاءتها عالية، سواء فيما يتعلق بالتجهيزات أو الأدوية، وقال إن «الإسعاف المصرى نموذج قوى».

كان النائب محمود أبوالخير بخصوص سحب سيارات الإسعاف من مستشفى البلينا المركز وتمركز السيارات على بعد أكثر من ١٠ كيلومترات من المستشفى، ويحدث مشاجرات بين الأهالى والأطباء بسبب تأخر السيارات.